نماذج من اعتراضات صاحب كتاب
منحة الجليل على ابن عقيل

(*) الأستاذ: **محمد إبراهيم شكلاوون**
Sheklawoon.m@gmail.com
(*) الأستاذ: **حسن صالح يعقوب**
Hasan.yagoub86@gmail.com

مقدمـــــــــة:

لقد هيأ الله سبحانه لهذه اللغة علماء وفقوا لجمع هذه اللغة من أفواه العرب، ودراستها واستخراج أصولها وقواعدها، والنحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ، ومن هؤلاء العلماء: محمد محيي الدين عبد الحميد. الذي وفق في الجمع والتحقيق مع حسن التعليل للشواهد التي يسوقها الناظم وابن عقيل، وتميز شرحه بالسهولة والوضوح، وعبارات خالية من التعسف والتعقيد، والقارئ له يلمس حسن طرحه وبسطه لما يقدمه الشارح، وحين يعترض عليه يجد تأدباً رفيعاً في اعتراضه.

ولما كان محمد محيي الدين عبد الحميد من أعلام المحققين قيل فيه:" الرجل الدؤوب النشيط قد ترك وراءه من الآثار العلمية ما يعجز الكاتب أن يشير إليه في ترجمة ذات حيز محدود"(1)

وقيل كذلك " ويكفيه فخراً في النحو ويكفي النحو فخراً به أنه عالج معظم كتبه المتداولة لتيسير دراستها وتذليل البحث والقراءة فيها... فالكثير يرجع إلى كتاباته وتعليقاته، وإلى هذا المدد الزاخر من المكتبة النحوية التي نقلها من ظلام القدم إلى نور الجدة والشباب"(2)

(*) عضو هيئة تدريس بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية - كلية الآداب - الجامعة الأسمرية الإسلامية.

(*) عضو هيئة تدريس بكلية الآداب- جامعة مصراته .

(1)النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، محمد رجب البيومي ، دار القلم الدمشقي، والدار الشامية بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ج1/125.

(2) من كلمة عبد السلام هارون في تأبين الشيخ محمد محي الدين، مجلة مجمع اللغة، ج32، ص، 186، 1966م.

أسباب اختيار الموضوع:

الخلاف النحوي مادة خصبة للدارسين، فكانت هذه محاولة منا لإبراز البحث النحوي بوجه عام، والبحث الخلافي بشكل خاص من خلال شخصية من العصر الحديث نالت حظوة في معظم ما ألفه أو قام بشرحه من أمهات الكتب بأسلوب مبسط وعبارة واضحة مسددة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في قصور الشارح ابن عقيل – رحمه الله – في عدم بيانه وشرحه للبيت شرحاً وافياً، كذلك استدلاله ببعض الشواهد الشعرية على إثبات قاعدة نحوية لم يكن موفقاً، وأيضاً- أحياناً- يشرح البيت وفق مذهب النحويين ولا يعير اهتماماً لرأي ابن مالك مع أنه يشرح ألفيته.

أهمية البحث:

1. إن دراسة هذه الاعتراضات تظهر لنا مدى تعقب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد للشيخ ابن عقيل ، وهل كان في اعتراضاته عليه محقاً أو مجحفاً؟ منصفاً أو متحيزاً؟ ولذلك أردنا أن نبرزها ونبينها.
2. إن هذا البحث يجمع بين أعلام بارزين كان لهم عظيم الأثر في تاريخ النحو العربي، وهم صاحب الألفية المصنف ابن مالك، والشارح ابن عقيل، والشيخ المحقق غزير العلم واسع الاطلاع محمد محيي الدين عبد الحميد رحمهم الله جميعاً رحمة واسعة.
3. الاعتراضات لها أثر بالغ وأهمية كبيرة في الدراسات النحوية، فهي تكسبها تصرفاً في القول ومرونة في الأسلوب وتسهيلا على الدارسين والباحثين للوصول إلى نقاط الاختلاف وتدارسها بأسلوب سهل ومبسط.

هدف البحث:

1. تحديد بعض النماذج من اعتراضات محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك ووصفها وتحليلها وبيانها وتوضيحها.
2. رفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة.
3. توجيه أنظار الدارسين إلى عمل محمد محيي الدين عبد الحميد بإظهار جانب من اعتراضاته بتحقيق شرح ابن عقيل.

منهج البحث:

تبعاً لطبيعة الموضوع؛ اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في كتابة البحث، وذلك بقراءة شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، وحصر عدد من الاعتراضات النحوية التي اعترض فيها على ابن عقيل وأخذ نماذج من هذه الاعتراضات، وصنفناها تحت مسمى مسائل، ثم أوردنا شرح ابن عقيل لكلام المصنف (ابن مالك) ، وأعقبنا ذلك اعتراض محمد محيي الدين عليها. وقد واجهتنا بعض الصعوبات في هذا البحث ،من أهمها: أن ضابط الاعتراض من الضوابط المشكلة في الدرس النحوي؛ إذ يتداخل مع بعض المصطلحات النحوية الأخرى كالاستدراك والزيادة والتعقيب والمخالفة، غير أن هذا البحث اقتصر على ما كان نصّاً صريحاً من محمد محيي الدين عبد الحميد في الاعتراض كقوله " ليس كذلك" أو" قول الشارح ليس دقيقاً" أو " في كلام الشارح قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضاً واضحاً ".

الدراسات السابقة:

1- **(اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، غريب بن ياسين بن رشيد وداني، 2007م).**

ناقشت الدراسة اعتراضات الأزهري قوة أو ضعفاً، أصالة أو تأثراً، وبينت مصادرها وأسبابها وتقويمها، ورجحت آراء النحاة وحججهم حول مسائل الاعتراض الواردة فيها إبرازاً للاتجاه النقدي في الدراسات النحوية، وكانت نتائج الدراسة أن معظم اعتراضات الأزهري على ابن هشام لم تكن من اجتهاده الشخصي؛ بل كان تابعاً لغيره مقتفياً له، كما كشفت عن موقف النحويين المخالفين من هذه الاعتراضات قبولاً أو رداً.

2- **(اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"، حسان محمد تايه، 2011م).**

بيَّن الباحث في هذه الدراسة اعتراضات الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب في الشاهد النحوي، والقاعدة النحوية، كذلك اعتراضاته في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات. ومن نتائج هذا البحث: اعتداد الرضي برأي الفحول من النحاة، كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم، اتفاق الرضي مع البصريين أكثر من اتفاقه مع أي قوم آخرين.

3- (اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها على الخالفين، مصطفى محمود حسين شعبان، 2014م)

تناول البحث اعتراضات أبي علي الفارسي على نحاة القرن الثاني والثالث الهجري، واعتراضاته على المدارس النحوية، البصرية والكوفية والبغدادية، كذلك درس الباحث أثر اعتراضاته في توجيه القراءات وأثرها في التوجيه الإعرابي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: بعض اعتراضات الفارسي على النحاة لم يُسبق إليها، وبعضها سبقه إليها عدد من النحاة، كأبي العباس المبرد، والمازني، والزجاج، وابن خالويه، وقد اتكأ أبو علي في استدلاله واحتجاجه على كلامهم أحيانا بتصريح، وأخرى بدون تصريح.

تبين للباحث - كذلك- أن كثيراً ممن تخصصوا في بحث القراءات القرآنية، والمواقع الإعرابية كمكي بن أبي طالب، والزمخشري، والباقولي قد استندوا إلى بحوثه في اعتراضاته، وكانت عمدة لديهم في الاختيار والترجيح.

غير أن بحثنا هذا **نماذج من اعتراضات صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل** يختلف عما سبقه من بحوث ودراسات في الكتاب والشخصية، ويتفق معها في الاعتراضات لكن بأسلوب مغاير لها تماماً.

المبحث الأول: مفهوم الاعتراض

1.1 الاعتراض لغة:

جاء في القاموس المحيط" والاعتراض: المنعُ، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناءٌ أو غيره منع السابلة من سلوكه، والعُرضَةُ: الاعتراض في الخير والشر، قال تعالى { ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم}[3]: مانعاً معترضاً، أي: بينكم وبين ما يقربكم إلى الله أن تبروا وتتقوا. وعارضَهُ: جانَبَهُ، وعَدَل عنه، وسار حِيَالَهُ، و- الكتاب: قابَلَهُ[4]. قال الأزهري :" يقال اعترض الشيء إذا منع كالخشبة المعترضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها.[5]

---

(3) سورة البقرة، من الآية 224.

(4)القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مادة (عرض)، ص 646.

(5) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1/463.

ويقال: سرت فعرض لي في الطريق عارض: مانع. و(اعترض) الشيءُ: صار عارضاً، كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق. ويقال: اعترض دونه: حال. واعترض له: منعه. واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله.[6] واعترضْتُ المتاعَ والناسَ: عَارضْتُهم واحداً واحداً. واعترضَ الكلامَ: أخذهُ بأَدْنَاهُ.[7]

وفي الصحاح: واعترض الشيءُ: صار عرضاً، كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيءُ دون الشيء، أي حال دونه. واعترضْتُ الشهر، إذا ابتدأته من غير أولِه. وعارضه، أي جانَبهُ وعدلَ عنه. وعارضْتُ كتابي بكتابه، أي قابلته. وتعرَّضْتُ لفلان، أي تصدَّيْتُ له.[8]

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة : اعترض/ اعترضَ علي يعترض، اعتراضاً، فهو معترِض، والمفعول مُعْتَرَض. اعترضه/ اعترض طريقه: زجره ووقف له يحاول منعَه. واعترض على خصمه: أنكر قوله أو فعله وناقشه فيه.[9]

ومعنى اعترض عند ابن منظور : انتصب وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونه[10]. ولم تخرج المعاجم الأخرى عن إطار ما ورد من معان لهذه الكلمة.

1.2 الاعتراض اصطلاحاً:

الاعتراض يستخدم – عادة– في كلام الشراح لأحد المتون، وهو ليس تتبعاً قصديّاً للأخطاء والهنات، وإنما سبيله بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب، وإن استدعى ذلك بيان الخطأ في كلام المصنف، فالاعتراض من مفهومه هو أن يعرض له مذهب غيره فيعترضه بالإنكار، أو الرفض دون تتبع لكل أخطاء غيره أو تعقب لمخالفاته. على أنه قد يكون الاعتراض شديداً يصل إلى حد الرمي بالوهم والقلق والركاكة أو الخطأ والخَطَل.

وفي المعجم الفلسفي" الاعتراض هو : حجة أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما "[11]

---

(6)المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (عرض)، ص 594.

(7)المحيط في اللغة ، الصاحب إسماعيل بن عباد ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1/307.

(8)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة (عرض)، ص 1082.

(9)معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، 2008، ص 1481.

(10)لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور ، مادة (عرض) ، دار صادر ، بيروت، 2005، ج/10، ص 100،

(11) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1983م، ص 15.

وآخر يعرفه بأنه:" ردُّ الحكم النحوي أو وصفه بعدم الاستقامة لحجة نحوية"[12] وقيل هو : حجة تدلل على عدم كفاية الأدلة التي تقرر صدق القضية".[13]

وهو كذلك" إنكار النحوي لقول خصمه، وردّهُ لحجته، ومنعه من التسليم به دليلاً أو استدلالاً"[14]

وهو أيضاً" مساواة للخصم في مقصده على نقيض مراده"[15]

والمقصود به في هذا البحث رد المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل الحكم النحوي في مسألة ما أو رده لفظه فيها.

1.3 ترجمة محمد محيي الدين عبد الحميد:

هو محمد محيي الدين بن عبد الحميد (1318- 1393 ه = 1900- 1973م)، مدرس مصري، من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ورئيس لجنة الفتوى بالأزهر. ولد بقرية كفر الحمام بالشرقية، وتعلم بدمياط، وحصل على شهادة الأزهر العالمية بالقاهرة عام(1925م) وعمل في التدريس بمصر والسودان، ثم كان عميداً لكلية اللغة العربية، وضمه مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى أعضائه سنة (1964م)، وقد نال – رحمه الله – الحظوة في معظم ما ألفه أو قام بنشره من أمهات الكتب، فقد كان يفهم ما يقول حق الفهم فيؤديه إلى أناس أحسن ما يكون الأداء... ورزقه الله من حسن البيان ومعرفة التبيين ما جعل الدارسين يهرعون إلى الاستقاء من معينه، والارتشاف من منهله[16]. واشتهر بتصحيح المطبوعات (أو تحقيقها) فأشرف على طبع عشرات منها، وانتشرت بين طلاب العلم وبدأوا ينهلون منها حتى قيل:" ولقد أتى على الأزهر حين من الدهر، وجل ما يدرس في معاهده من تأليفه وإخراجه".[17]

---

(12) اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة، محمد بن صويلح المالكي، 1424ه 2003م، ص10. واعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية، دراسة نحوية ، حسان محمد تايه، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بالجامعة الإسلامية في غزة، 2011م، ص29.

(13)المعجم الفلسفي ، مراد وهبه، دار قباء الحديثة، القاهرة، مصر، 2007م، ص 74.

(14)اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، مصطفى محمود حسين شعبان، أطروحة دكتوراة ، جامعة القاهرة، 2014م ص 52.

(15) الكافية في الجدل، الجويني، تحقيق: فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ، القاهرة، مصر ، 1979م، ص65.

(16) مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الثاني والثلاثون،شوال،1393ه، نوفمبر 1973م، ص 188.

(17) مجلة مجمع اللغة العربية، ج32، ص187، 1966م.

ومن تأليفه: التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية ، وتنقيح الأزهرية، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية[18]. ومن تحقيقاته: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، ومنتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، - محل الدراسة – وقد قيل فيه" ... شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك هو - لعمري – أوضح شرح للألفية، قد يسر الله لمؤلفه سهولة عذبة جعلته قريب المنال".[19]

وقد نقل عنه- رحمه الله - قوله :" والذي دفعني إلى أن أختار هذا الطريق أن عملي الأصيل في الجامع ثم جامعة الأزهر كان أعظم عناية بعبارة هذه المؤلفات، وأنني أردت أن أضع بين نابتة البلاد العربية هذه المؤلفات في صورة دقيقة الإخراج، ومعها شروح قريبة المنال، ليقبلوا على هذا التراث الذي كان يبعدهم عنه سوء الإخراج واستغلاق عبارة الشروح".[20]

وقد تعددت طبعات هذا الشرح إلا أن نسخة دار الطلائع - التي اعتُمد عليها في هذا البحث – كانت أكملها بياناً وأصحها تعبيراً، وهي خير ما أخرج من مطبوعات لهذا الكتاب.[21]

وللشيخ إسهامات أخرى في علوم شتى،[22] ومن ذلك له في كتب الحديث تحقيق يشمل سنن أبي داود، وكتاب الترغيب والترهيب، وشرح ألفية السيوطي، وفي أصول الفقه حقق الموافقات في أصول الأحكام للشاطبي، ومنهاج الوصول في معرفة علم الأصول للبيضاوي، وفي علوم البلاغة المثل السائر لابن الأثير، ويؤلف تهذيباً لشرح السعد، وفي اللغة والأدب أدب الكاتب لابن قتيبة ويتيمة الدهر للثعالبي ومجمع الأمثال للميداني، وفي الشعر شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، وشرح ديوان الشريف الرضي، وله دراسات طويلة عن المتنبي ونقد شعره، نشرها تباعاً في مجلة الأزهر.[23]

وللشيخ محيي الدين في كل كتاب ما يدل على سعة علمه، وحصافة نقده، رحمه الله رحمة واسعة.

---

(18) الأعلام قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م، 92/7.

(19) النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، محمد رجب البيومي ، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، 1995م/ ج125/1.

(20) مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الثاني والثلاثون، شوال، 1393ه، نوفمبر 1973م، ص 186.

(21) هذا ما أشار إليه المحقق في مقدمة كتابه شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 11.

(22) معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة، محمد خير رمضان يوسف ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2004م، ص 710.

(23) مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الثاني والثلاثون، شوال، 1393ه، نوفمبر 1973م، ص 186.

1.4 أساليبه في الاعتراض:

اعتمد محمد محيي الدين عبد الحميد على الاعتراض في إثبات حجته للأحكام النحوية، فقد اختار ما رآه صحيحا واعترض على ما خالف صحيح النقل وفق ما تبين له، وقد سار في جل اختياراته وفق الأسلوب التالي:

1- مخالفة ابن عقيل لما نظّر له وتعارض أقواله في المسألة الواحدة.
2- قد يكون أحياناً ما فهمه محمد محيي الدين عبد الحميد على غير وجهه من عبارة ابن عقيل أو مغزاه.
3- تصدير الاعتراض بقوله:" كان على الشارح أن يقول" أو " وليس كذلك" أو " قول الشارح ليس دقيقا".
4- وصف الرأي بالإشكال.
5- وصف كلام ابن عقيل في بعض المواضع بالقلق والركاكة.

1.5 ترجمة ابن عقيل:

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي، الهمذاني الأصل، ثم البالسي المصري، كان إماماً في العربية والمعاني والبيان، اشتهر بنحوي الديار المصرية. ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ثمان وتسعين وستمائة، وقيل: سنة سبعمائة[24] ، اشتغل بالعربية على الشيخ أبي حيان ولازمه في ذلك اثنتي عشرة سنة، أخذ عنه فيها(كتاب سيبويه) و (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك النحوي، تفنن في العلوم وبرع وتميز على أقرانه[25]، وكان من أجل تلامذته يشهد له بالمهارة في العربية حتى قال فيه الشيخ أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، شرح الألفية والتسهيل، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ والفقه عن الزين الكتاني، واشتهر اسمه وعلا ذكره فولي القضاء[26] بعد ابن جماعة ثمانون يوماً

---

(24)الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1993م، ج2/266.

(25)حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى 1976م، ج1/537.

(26)شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي الدمشقي ، ج8/368.

ثم عزل[27]، يتكلم في الأصول والفقه كلاماً حسناً، ذكيّاً حاد الذهن فصيحاً إلا أن فيه لثغة، جواداً مهيباً، منبسط النفس، كريماً لا يبقي على شيء، ولذلك لم يخلف تركة وخلف ديناً[28].

درس بالزاوية الخشابية بعد وفاة ابن جماعة، وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين ابن الصائغ:

ابن عقيل ذاك شيخ الورى ❖❖❖ من أجل هذا ولِي الزاويـــة

فهومـــــــاً إذا تـــولى بهـا ❖❖❖ وهـــــي بـــــه زاوية العافية

مات بالقاهرة ليلة الأربعاء عاشر ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمئة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي. ومن شعره[29]:

قسماً بما أوليتُم مـــن فضـــلكم ❖❖❖ للعبْـد عنـــــد قوارعِ الأيّـــامِ

مـا غـــــاض مـــاء وداده وثنـــائه ❖❖❖ بل ضاعفَتْه سحائبُ الإنعـــــامِ

المبحث الثاني : نماذج من اعتراض محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل

2.1 المسألة الأولى: (تطابق الوصف مع المرفوع بعده إفراداً)

ذكر ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك :

والثانِ مبتدأً، وذا الوصفُ خبر ❖❖❖ إن في سِوى الإفراد طِبقاً استقر[30]

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا؛ وهو قسمان: ممنوع وجائز. فإن تطابقا إفراداً – نحو " أقائم زيدٌ " – جاز فيه وجهان: أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسدّ الخبر، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى { أراغب أنت عن ءالهتي يا إبراهيم} ، فيجوز أن يكون { أراغب} مبتدأ ، و { أنت} فاعل سد مسدّ الخبر، ويحتمل أن يكون { أنت} مبتدأ مؤخراً، و{ أراغب} خبر مقدماً.

---

(27)البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني ، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، 1927م، ج1/386.

(28)الذيل على العبر في خبر من عبر ، ولي الدين أبي زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي ، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م، ج1/245.

(29) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1979م، ج2/48.

(30) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ج1/178.

والأول – في هذه الآية – أولى؛ لأن قوله:{ عن ءالهتي} معمول لـ{راغب} ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن {أنت} على هذا التقدير فاعل لـ{راغب} فليس بأجنبي منه.

2.1.1 اعتراض صاحب منحة الجليل على ابن عقيل

قال محمد محيي الدين عبد الحميد:" قد عرفت... أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني وهو الفصل بين {راغب} وما يتعلق به، وهو قوله تعالى {عن ءالهتي} بأجنبي وهو {أنت}؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي عنه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت {أنت} فاعلاً؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد (والأول في هذه الآية أولى) ليس دقيقاً، والصواب أن يقول: (والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره).

2.1.2 قول بعض النحاة في المسألة:

وقد ذهب ابن هشام في المغني إلى ما ذهب إليه صاحب كتاب منحة الجليل وهو عدم تجويز إعراب الضمير مبتدأ إذ يلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وذلك عندما قال:" فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍّ إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي".[31]

وهذا الرأي ارتضاه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، حيث قال:" ... والمانع في الثانية – ويقصد بالثانية قوله تعالى { أراغب أنت عن ءالهتي} – لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت "[32].

وقد نحا نحوهم صاحب كتاب المقاصد النحوية وذلك في رده قول الكوفيين ومن تبعهم كابن الحاجب والسهيلي والزمخشري في كون الضمير– أنت – مبتدأ ، حينما قال لأن الوصف قد

(31) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1/723.

(32) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009 ، ج1/282.

تعلق به عن ومجرورها ، فلو كان خبراً كما يقتضيه مذهبهم لزم الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي.[33]

وقال صاحب تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد بفساد إعراب أنت مبتدأ عندما قال: " ... وقد تبين بهذا فساد قول من يجوز في الآية الوجهين الَّذين في أقائم زيدٌ".[34]

2.2المسألة الثانية : (جواز إلغاء أفعال القلوب المتصرفة)[35]

ذكر ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك :

وجوز الإلغاء لا في الابتدا ❖❖❖ وانوِ ضمير الشأن، أو لام ابتدا

أنه يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطا، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ . أو آخراً، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

2.2.1 اعتراض صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل

قال رحمه الله: ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، مادام متوسطاً أو متأخراً وليس كذلك؛ بل للإلغاء مع ذلك ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه. فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مصدرا متأخراً، نحو قولك: عمرو مسافرٌ ظني، فلا يجوز الإعمال هنا؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما: أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيدٌ قائمٌ ظننتُ، وأما الحال الذي يمتنع في الإلغاء مع تأخر العامل فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: زيداً قائماً لم أظنَّ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبتٌ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك إذا توسط العامل أو تأخر.

2.2.2قول بعض النحاة في المسألة:

وقَلّ من تفطن من النحويين إلى هذا التعقب على ابن عقيل، ومن أبرز من تنبه إليه صاحب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حيث قال في شرحه بيت ابن مالك: وهنا قيدان

---

(33)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ(الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ، تحقيق :محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ج1/487.

(34)تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1986، ج1/183.

(35)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ج2/38.

أهملهما المصنف، أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو: لزيدٌ قائمٌ ظننتُ، وجب الإلغاء. ثانيهما: ألا يُنْفى الفعل فإن نُفيَ امتنع، فيمتنع نحو: زيدٌ قائمٌ لم أظنّ؛ لبناء الكلام على النفي، ثم قال: ولم يتعرض المصنف ولا غيره لهذا.[36]

2.3 المسألة الثالثة : (حذف خبر لا النافية للجنس)[37]

قال ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ❖❖❖ إذا المراد مع سقوطه ظهر

أنه إن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع، ويقصد بالجميع التميميين والطائيين والحجازيين، واستدل لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم" لا أحد أغير من الله" واستدل أيضاً بقول الشاعر:

لا كريم من الولدان مصبوحُ

حيث ذكر خبر (لا) وهو قوله (مصبوح) لعدم العلم به إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال: ولا كريم من الولدان، لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام.

2.3.1 اعتراض صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل

قال- رحمه الله- معترضاً :هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة، وقد أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون القول: (مصبوح) نعتاً لاسم (لا) باعتبار أصله، وهو المعبَّرُ عنه بأنه تابعٌ على محل (لا) واسمها معاً؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، قال الأعلمُ : ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها أي: اسم (لا) وهو (كريم) محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، وتقديره موجود ونحوه. وقال الزمخشري: يحتمل قول حاتم أمرين - وعنده أن البيت لحاتم الطائي- أحدهما: أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني: ألا يجعل (مصبوح) ولكن

---

(36) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، 2001م، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ج243/1.

(37) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ج19/2.

صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي، ويريد بترك طائيته أن ذكر خبر (لا)؛ لأن لغة الطائيين حذف خبر (لا) مطلقاً، أعني: سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، متى فُهم ودلت عليه قرينة أو كان كوناً مطلقاً، ويكون حاتمٌ قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر (لا) عند عدم قيام القرينة على حذفه، أم عند تعلق الغرض بذكره على داعية من الدواعي، لكن يقرره العلماء أن العربيَّ لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي دربَ عليها لسانه، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر- وهو أن نقدر قوله : (مصبوح) نعتاً لقوله : (لا كريمَ) أي: نعتاً على محل (لا) مع اسمها وهو الرفع- حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه.

2.3.2قول بعض النحاة في المسألة:

ذهب ابن مالك في شرحه التسهيل إلى أن (مصبوح) خبر، لا صفة؛ لعدم الحاجة إلى مقدر.[38]

وممن ذهب إلى هذا المذهب صاحب شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد المعروف بناظر الجيش[39].

وإلى هذا الاختيار ذهب المكودي[40] في شرحه على الألفية حيث قال:" إذا لم يُعلم خبر لا فلا يجوز حذفه" واستدلّ له بقول الشاعر : ولا كريم من الولدان مصبوح

وإلى هذا الاختيار – أيضا- ذهب الشاطبي في شرحه قول الشاعر السابق.[41]

2.4 المسألة الرابعة : (تقدم الكنية على اللقب)

قال ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك:

واسماً أتى، وكُنيةً، ولقبَا ◆◆◆ وأخِّرَنْ ذا إن سواهُ صحبَا(42)

---

(38) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون،ج57/2.

(39) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص،1408.

(40) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية ، بيروت، لبنان، 2005، ج82/1.

(41) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية،ج449/2.

(42) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ج110/1.

" يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله " سواه" الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب؛ فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية؛ فتقول: زين العابدين أبو عبد الله..."

2.4.1 اعتراض صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل

قال محمد محيي الدين عبد الحميد :" هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره ذكروا أن قول ابن مالك: (وأخرن ذا إن سواه صحبا) موهم لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة؛ لكن قال السيوطي في همعه: إن كان(أي اللقب) مع الكنية فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان ما عداه اسماً أم كنية".

وما ذكره محمد محيي الدين عبد الحميد هو رأي ابن مالك وقد ذكره في التسهيل[43]، ومن عادته – رحمه الله– أن يذكر رأيه ولو خالف غيره من النحويين.

2.4.2قول بعض النحاة في المسألة:

ذهب صاحب شرح التصريح على التوضيح إلى أن وجوب تأخير اللقب عن الاسم الصحيح، وليس الحكم مع الكنية كذلك؛ بل يجوز تقديم اللقب عن الكنية وتأخيره عنها.[44]

وممن اختار هذا الرأي عباس حسن في كتابه النحو الوافي حيث كان في شرحه بيت ابن مالك السالف الذكر: يريد أن العلم ثلاثة أنواع، فيأتي اسما، أو كنية، أو لقبا، ثم أشار إلى أن هذا - أي اللقب،- يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين، وهما الاسم أو الكنية، ولكن هذا الرأي يخالف المشهور من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط دون الكنية... ولو أنه قال:

وأخرن ذا إن سواها صحبا.

لكان أحسن وأوفق في بيان أن المراد تأخير اللقب إن صحب شيئا سوى الكنية.[45]

([43]) ينظر: كلام ابن مالك في كتاب التسهيل.

([44]) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ج132/1.

([45]) النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف ، مصر، ج316/1.

2.5 المسألة الخامسة : (تقدم خبر دام على اسمها)

قال ابن عقيل في معرض حديثه عن تقدم خبر دام على اسمها: الصواب، جوازه.(46)

واستشهد له بقول الشاعر:

لا طيبَ للعيش ما دامت مُنغَّصةً ◆◆◆ لذاتُهُ بادّكارِ الموتِ والهرمِ

وفي هذا رد على (ابن معط) الذي يقول بعدم تقدم خبر دام على اسمها.

2.5.1 اعتراض صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل

قال محمد محيي الدين عبد الحميد في ردّه على ابن عقيل هذا توجيه كلام العلامة كغيره من النحاة ردّاً على ابن معط، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين (منغصةٍ) ومتعلَّقه، وهو قوله (بادّكار) بأجنبي عنهما وهو (لذاته).

وليس المراد من رد محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل أنه لا يجوز أن يتقدم خبر دام على اسمها، وإنما اعتراضه على التمثيل بهذا البيت ففيه الفصل كما تقدم.

2.5.2قول بعض النحاة في المسألة:

ذهب بعض النحويين إلى أن الاستدلال بهذا البيت مرجوح؛ إذ يلزم عليه الفصل بين العامل – منغصة- والمعمول – بادكار- بأجنبي – لذاته- ، فالبيت محتمل لأكثر من إعراب كما رأيت، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وأولى منه قول الآخر:

مادام حافظَ سري من وثقت به

وهو الذي اختاره صاحب شرح التصريح على التوضيح ، حيث قال:" فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها، ويجـــــــوز- وهو أولى- أن يكون لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع.(47)

(46) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ج246/1.

(47) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ج1/ 243.

أما صاحب كتاب التذييل والتكميل[48] فقد استدل بهذا البيت على جواز تقديـــــم خبر دام على اسمها، وذلك بقولـــــــه:" وأما مادام فقد وَهِم (ابن معط) في منع توسيط خبرها وخالف النص والقياس والإجماع ، أما النص فقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ❖❖❖ لذاته بادكار الموت والهرم

وممن استدل بهذا البيت أيضا على جواز تقدم خبر مادام على اسمها ابن هشام في كتابه أوضح المسالك[49] وكذلك الأشموني[50] في شرحه للألفية.

خاتمـــــــــة

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الورقة البحثية التي عنوانها: **نماذج من اعتراضات صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل،** وقد خلصت إلى نتائج وتوصيات منها:

1- الاعتراضات تنتج زخماً علمياً في الدراسات والأبحاث، وتوسع دائرة التوافق حول المسألة النحوية.

2- الأسلوب الذي اتبعه محمد محيي الدين عبد الحميد في اعتراضه، بعيد عن التكلف والتسفيه والتجهيل فقد كان منصفاً ولم يكن مجحفاً.

3- إن محمد محيي الدين عبد الحميد رجل موسوعي كثير الاطلاع، أورد في اعتراضاته الكثير من الآراء النحوية التي تدل على سعة اطلاعه، وغزارة علمه.

4- ينتهج في عرضه نهج الأصوليين.

5- لا يتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفاً لجمهرة النحويين، فآراؤه كانت من اجتهاده ولم يكن تابعاً لغيره.

6- أضاف إلى شرح ابن عقيل كثيرا من التوضيحات التي يحتاج الكتاب إليها لتبين غامضه أحياناً وتوضح المراد.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.

---

(48)التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، سوريا ، ج4/171.

(49) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج1/ 242.

(50)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ج/112.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم برواية الإمام قالون.

2- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م.

3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

4- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، 1927م.

5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1979م.

6- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1986م.

7- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

8- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، 2001م، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

9- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ، 2009م.

10- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1967م.

11- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1993م.

12- الذيل على العبر في خبر من عبر، ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م.

13- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

14- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م.

15- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

16- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2005م.

17- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي.

18- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري.

19- اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، أطروحة دكتوراة مقدمة لكلية دار العلوم جامعة القاهرة، مصطفى محمود حسين شعبان، 2014م.

20- اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية جامعة أم القرى مكة المكرمة، محمد بن صويلح المالكي، 1424ه، 2003م.

21- اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية، دراسة نحوية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بالجامعة الإسلامية في غزة، حسان محمد تايه، 2011م.

22- اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى، المدينة المنورة، السعودية، غريب بن ياسين بن رشيد وداني، 2007م.

23- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.

24- الكافية في الجدل، الجويني، تحقيق: فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1979م.

25- لسان العرب، ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، 2005م.

26- مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الثاني والثلاثون، شوال1393ه، نوفمبر 1973م.

27- المحيط في اللغة، للصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

28- معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2004م.

29- المعجم الفلسفي، مراد وهبه، دار قباء الحديثة، القاهرة، مصر، 2007م، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

30- المعجم الفلسفي مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1983م.

31- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008م.

32- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

33- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

34- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ(الشواهد الكبرى) بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق :محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

35- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.

36- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، محمد رجب البيومي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، 1995م.

ملخص البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: ((**نماذج من اعتراضات صاحب كتاب منحة الجليل على ابن عقيل**))

وقد هدف إلى جمع الاعتراضات النحوية لمحمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل في كتابه شرح ألفية ابن مالك، ودراسة هذه الاعتراضات وبيانها وتوضيحها. وترجع أهميته إلى الفوائد المنتقاة من هذه الاعتراضات، وتوضيحاته لها، فمنها توضيحه وبيانه أن بعض الآيات والأبيات التي استشهد بها ابن عقيل ونقلها عن أعلامٍ ذوي منزلة سامقة من علماء النحو العربي لا تصلح أن تكون شاهداً لما هو بصدد الحديث عنه.

وصُدّر البحث بملخص، ومقدمة فيها: أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه ومنهج البحث – الذي يتبع المنهج الوصفي التحليلي- والدراسات السابقة ، ثم قسم إلى مبحثين اثنين، المبحث الأول: مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحا، ثم ولي ذلك ترجمة ابن عقيل ومحمد محيي الدين عبد الحميد رحمهما الله. وخصص المبحث الثاني لنماذج من اعتراضات عبد الحميد على ابن عقيل وآراء بعض النحاة في المسائل المعترضَة، وبعدهما خاتمة وفيها أبرز النتائج ثم قائمة المصادر والمراجع.

ومن أهم نتائج البحث: أن الاعتراضات تنتج زخماً علمياً في الدراسات والأبحاث، وتوسع دائرة التوافق حول المسألة النحوية.

كذلك وجدنا أن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد استخدم أسلوب الحوار في تحقيقه، وهذا الأسلوب يجعل القارئ منجذبا للكتاب، ومستمتعاً بطريقة عرضه للآراء وذلك باستخدامه عبارات الأصوليين.

الكلمات المفتاحية: نماذج، اعتراضات، ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد